واقـع الانتاجية الكلية في العراق ومتطلبات النهوض

أ.د حميد عبيد عبد أ.م.دعامر عمران المعموري الباحث جعفر عبد الأمير الحسيني

المستخلص:

يشهد اقتصاد العراق انخفاضاً كبيراً في مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، مما أفقده قدرته التنافسية، وجعله عاجزاً عن تحقيق نمو اقتصادي مستدام، الأمر الذي دفعه إلى الاعتماد المتزايد على عوائد الصادرات من النفط الخام، وذلك في الوقت الذي بات فيه الارتقاء بمستوى الانتاجية الكلية يمثل شرطاً ضرورياً لتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي، إذ يرى، كل من البنك وصندوق النقد الدوليين، في هذه الانتاجية أنها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية. وتنبع أهمية البحث من الدور الفاعل الذي يمكن أن تمارسه الانتاجية الكلية في تحسين أداء الاقتصاد في العراق، لاسيما في الأجل الطويل؛ لذا يمكن تحديد هدف البحث بدراسة واقع الانتاجية الكلية في العراق ومتطلبات النهوض بها، وينطلق البحث من فرضية مفادها إن الدولة في العراق يمكن أن تقوم بدور جوهري وحاسم في عملية النهوض بمستوى هذه الانتاجية.

Abstract:

Iraq's economy is experiencing a significant reduction in the total productivity which is leading to losing its competitiveness and making it unable to achieve sustainable economic growth. The reduction in the total productivity is causing a growing dependency on the exports of crude oil revenues. As improving the total productivity level is a necessary requirement for improving the efficiency of the economic performance, the International Bank and the International Monetary Fund see that the total productivity is the essential source of economic growth and social welfare. This research focuses on the significant role of the total productivity in improving the performance of the economy in Iraq, particularly in the long term. The research aims to study the current status of total productivity in Iraq and the requirements for advancement assuming that the state in Iraq could play an essential and decisive role in the process of upgrading the total productivity.

المقدمـــة

ينسب موضوع الانتاجية في الادبيات الاقتصادية إلى التحليل الاقتصادي الجزئي، بيد أن المنهج العلمي للدراسات الاقتصادية نجح في جعل التحليل الجزئي مكون أساس للتحليل الاقتصادي الكلي، مع الحذر مما يسمى بخداع التجميع Fallacy of Composition. لذا ينظر الاقتصاديون إلى الإنتاجية على انها أحد مكونات التحليل الاقتصادي الكلي، فضلاً عن كونها مكون أساس في التحليل الاقتصادي الجزئي. فعلى المستوى الجزئي يدخل مؤشر الانتاجية كأداة رئيسة في دراسات تكاليف ونوعية المنتجات، وبالتالي كمحدد للتنافسية الدولية، وما يترتب عليه من دور في رسم خارطة الحصص السوقية. في حين تبرز أهمية مؤشر

الانتاجية على المستوى الكلي في ما يمكن أن تقوم به من دور في تحديد الوجهة الصحيحة للسياسات الاقتصادية المستقبلية وتقييم السياسات السابقة بما يحقق معدلات النمو المرغوبة.

وقد بات هدف الارتقاء بمعدلات نمو الانتاجية الكلية أحد المكونات الأساس في برامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي المتبعة من البنك وصندوق النقد الدوليين، إذ يرون فيها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، كما أن معدلات نمو الإنتاجية وتحليل عناصرها تعطي نظرة فاحصة للنشاط الاقتصادي، وتكشف نواحي الضعف والقوة في هذا النشاط. لهذا تتسابق البلدان للمحافظة على معدلات نمو متزايدة في الإنتاجية باتباع أنظمة وأساليب متعددة للتحفيز على إحداث تحسينات مستمرة في الجوانب التكنولوجية والمهارية والتنظيمية، ومن خلال ذلك تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق تقدم صناعي كبير مكنها من السيطرة والتحكم في الاقتصاد العالمي.

أما في العراق فقد شهد أداءه الاقتصادي، خلال العقود الأخيرة، تراجعاً كبيراً بسبب تضافر العديد من العوامل السلبية. وعندما أُقِرّ في دستوره بعد سنة ٢٠٠٣ التحول في نهجه الاقتصادي العام من المركزي إلى آلية السوق، فإن المشرِّع قد استند في ذلك إلى الاعتقاد السائد بإمكانية تحسين الأداء الاقتصادي عبر توسيع الحريات الاقتصادية وتقليص دور الدولة. إلاّ أن الواقع قد أظهر عدم ملائمة تلك الآلية لحالة العراق، وذلك عندما قادت الفوضى الاقتصادية، التي نجمت عن الانفتاح الاقتصادي المفاجئ وتقليص دور الدولة، إلى انهيار القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ومن ثم الاجهاز على معظم النشاطات الانتاجية، الأمر الذي ترتب عليه تعميق مشكلة الاعتماد شبه الكامل على ايرادات النفط، وتضاؤل فرص النهوض بالانتاجية الكلية.

أولاً: مشكلة البحث:

يعاني العراق انخفاضاً كبيراً في مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، فأضحى معه عاجزاً عن تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وفقدت منتجاته القدرة على المنافسة، الأمر الذي دفعه إلى الاعتماد المتزايد على عوائد الصادرات من النفط الخام، وقاده إلى منزلق خطير ينذر بعواقب وخيمة.

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الدور الذي يمكن أن تمارسه الانتاجية الكلية في عملية تصحيح مسار الاقتصاد في العراق، لاسيما في الأجل الطويل، وذلك عبر إطلاق الطاقات الكامنة في عوامل الانتاج من الموارد (البشرية والمادية) المتاحة، وإيجاد نوع من الموازنة في قدرة هذه الموارد على الاسهام في توليد القيمة المضافة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ثالثاً: أهداف البحث:

يمكن تحديد الأهداف الرئيسة للبحث في الآتي:

١. توضيح واقع عوامل الانتاج (البشرية والمادية) المتاحة في العراق، والوقوف على انتاجيتها الكلية من خلال بعض المؤشرات الدولية والبيانات المتوفرة.
٢. تحديد الظروف والعوامل التي أسهمت في إيجاد هذا الواقع.
٣. مناقشة متطلبات النهوض بمستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في العراق، وتسليط الضوء على مسؤولية الدولة في تحقيق هذا الهدف.

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن الدولة في العراق يمكن أن يكون لها دور جوهري وحاسم في النهوض بمستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، وذلك في حال احسنت استخدام الوسائل والادوات المتاحة لديها في خلق الحوافز الكافية، وتوفير البيئة الملائمة لتحقيق هذا الهدف.

خامساً: منهجية البحث:

سيتم استخدام المنهج الاستنباطي لتوضيح الجوانب المفاهيمية في البحث، في حين سيتم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي للوقوف الواقع الاقتصادي للانتاجية الكلية في العراق.

سادساً: هيكلية البحث:

لغرض تحقيق أهداف البحث، والتحقق من صحة الفرضية من عدمها، تم تقسيمه إلى أربعة محاور رئيسة، تسبقها المقدمة، وتعقبها الاستنتاجات والتوصيات. وهي، أولاً: مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، وثانياً: لمحة عن واقع الاقتصاد في العراق، وثالثاً: ملامح السياسة الاقتصادية في العراق، ورابعاً: الانتاجية الكلية في حالة العراق . الواقع والمهام المطلوبة.

أولاً: مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP)

الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج Total Factor Productivity (TFP) تشير الى الصيغة التي تقوم بها عوامل الانتاج (رأس المال والعمل) بتوليد الإنتاج، وإتاحته للمستهلكين. فهي بذلك تعكس مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة (المادية والبشرية). وهي، في حقيقتها، تمثل ذلك النمو في الإنتاج الذي لا يعزى إلى زيادة المدخلات، فهي تساوي معدل النمو في الإنتاج ناقصاً معدل الزيادة في رأس المال والعمل[١]. لذا يقدر التقدم التقني والتنظيمي (أو نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج) بوصفه المتبقي من دالة الإنتاج[٢]، ويسمى أحياناً "**بواقي سولو** Solow Residual"[٣]، كما يصفه البعض "**مقياس لجهلنا** A measure of Our Ignorance"[٤]. بالتالي تعد الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) عامل أساس من عوامل الانتاج، يعمل على زيادة المخرجات دون الحاجة لزيادة المدخلات[٥].

وبذلك فإن مصطلح "**عوامل الانتاج** Production Factors"، يشير إلى كل ما من شأنه المساهمة في توليد الانتاج ضمن العملية الانتاجية، واطلاقاً من هذا المفهوم، فإن عوامل الانتاج تشتمل على[٦]: **أولاً** رأس المال المادي Physical capital (غير النقدي) بما في ذلك الموارد الطبيعية[*].

---

١) ربيع نصر: ***رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا***, جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٦.
كذلك انظر/ممدوح عوض الخطيب: ***الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في القطاع غير النفطي السعودي***، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد٢، السنة١٧، الكويت، ٢٠١١، ص ص٢٠٠-٢٠١.

2) Richard G. Lipsey & Kenneth Carlaw: Po. Cit., P.2.

3) Christian Groth: ***A note on the Concepts of (TFP) and Growth Accounting***, Economic Growth Lecture, Harvard University, Massachusetts-USA, 2011, p3.

4) Zvi Griliches: Productivity, R&D, and the Data Constraint, The American Economic Review, Vol. 84, No.1, (Mar., 1994), P347.

5) Chad Syverson***: What Determines Productivity?***, Journal of Economic Literature, 49:2, 2011,pp.329-330

٦) غربي فاطمة: ***انتاجية العمل-دراسة مقارنة بين مؤسسة عمومية وخاصة***، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر ٢٠٠٨، ص ص٣٣-٣٦.

*) في العادة يجري التمييز، في الموارد المادية Physical resources، بين الموارد الرأسمالية Capital resources التي تكون من صنع الانسان، وبين الموارد الطبيعية Natural Resources التي تعدّ هبة الطبيعة (والتي يشار اليها أحياناً بالأرض)، ألاّ أن الموارد الطبيعية تصبح موارد رأسمالية جزئياً حالما تمتد اليها يد الإنسان، أو حينما يتم انشاء موارد مماثلة بالجهد البشري (كزراعة الغابات)، لذا فإنه في دالة الانتاج Production function يتم إدخال الموارد الطبيعية المساهمة في العملية الانتاجية ضمن إطار الموارد الرأسمالية. (انظر: عبد المنعم السيد علي: ***مدخل في علم الاقتصاد*** ـ مبادئ الاقتصاد الجزئي، ج١، مطبعة جامعة الموصل، بغداد، ١٩٨٤، ص٥٢-٥٣).

و**ثانياً** على رأس المال البشري Human capital، والذي يتضمن الجهدين العضلي والفكري ببعديهما الكمي والنوعي. **وثالثاً** الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) [أو التغير التقني Technical Change]. أما العملية الانتاجية فإن المقصود منها النشاط الذي يتم من خلاله "تجميع عناصر الانتاج بطريقة فنية واقتصادية"[١]. وتقليدياً يتم التعبير عن عوامل الانتاج بدالة الانتاج الآتية[٢]:

$$Y_{(t)} = F[K_{(t)}, L_{(t)}, A_{(t)}]$$

فالعامل الأول رأس المال ($K_{(t)}$)، يمثل المدخلات المادية (مثل المباني والمكائن والمعدات... إلخ)، وهي عبارة عن سلع تم إنتاجها في وقت ما في الماضي من خلال عملية إنتاج سابقة. من المهم ملاحظة أن المدخلات من رأس المال تتصف بخاصية "**التنافس** Rivalry"، إذ يقال للسلعة أنها تنافسية عندما لا يمكن استخدامها من قبل عدد من المنتجين في وقت واحد.

العامل الثاني العمل ($L_{(t)}$)، يمثل المدخلات المرتبطة بالمكوّن البشري. وتشمل هذه المدخلات عدد العمال ومقدار الوقت الذي يعملون فيه، فضلا عن قوتهم البدنية، والمهارات، والصحة. العمل هو أيضا من المدخلات المنافسة، لأن العامل لا يمكنه ممارسة نشاط معين دون التقليل من الوقت المتاح لأنشطة أخرى.

العامل الثالث التغير التقني ($A_{(t)}$) أو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) فهو . كما تمت الإشارة آنفاً . يمثل الصيغة أو الكيفية التي يقوم بها العاملان الأولان بالإنتاج. إذ لا يمكن للعمال والآلات انتاج أي شيء من دون صيغة أو خطة تبين لهم كيفية القيام بذلك. والسمة المميزة الهامة لهذا العامل تكمن في كونه لا يتصف بالتنافس Nonrivalry[*]، بمعنى يمكن لاثنين أو أكثر من المنتجين استخدام نفس الصيغة أو الخطة في نفس الوقت دون أن يكون بالضرورة تخلي أحدهما عنها. وهذا يجعله يختلف عن العاملين السابقين (رأس المال والعمل). فعلى سبيل المثال، عندما يرغب اثنان من المنتجين في إنتاج (Y) وحدة من الناتج في وقت معين، فإنه يجب على كل منهما استخدام وحدات مختلفة عن الآخر من المكائن والعمال، لكنهما يستطيعان استخدام نفس صيغة الانتاج. خاصية عدم التنافس هذه لها تأثيرات هامة على طبيعة التفاعل بين التغير التقني والنمو الاقتصادي.

كما يتميز هذا العامل (TFP) في أنه يمكن أن يتحسن بمرور الوقت دون أن تكون حدود معينة لذلك. على سبيل المثال، يمكن لنفس المقدار من رأس المال والعمل ينتج كمية أكبر من الناتج في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ١٩٠٠، وذلك بسبب التفوق النسبي للتقنيات المستخدمة في عام ٢٠١٥. كما يمكن لهذه التقنيات أن تختلف من بلد لآخر، إذ يمكن – مثلاً – لنفس المقدار من رأس المال والعمل أن ينتج في اليابان كمية أكبر من الانتاج مما يمكن انتاجه في زامبيا، وذلك، أيضاً، بسبب التفوق النسبي للتقنيات المتاحة في اليابان.

وعند المقارنة بين المؤشرات الكلية والجزئية يلاحظ أن بينهما ثمة فرق جوهري. إذ إن معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) (باستخدام اليد العاملة ورأس المال كمدخلات) هو عادة أقل من معدل نمو إنتاجية العمل، ويعود ذلك إلى أن معدل النمو في رأس المال بشكل عام هو أكبر من معدل نمو العمل، مما يجعل معدل نمو المدخلات مجتمعة من رأس المال والعمل يتجاوز معدل نمو العمل بمفرده، وبالتالي فأن نسبة رأس المال إلى العمل تأخذ في الارتفاع، ويكون العمل أقل كثافة نسبياً، فتزداد إنتاجية العمل، مما يحدث خلط وإرباك

---

١) جيمس بلاكورد: ***الموجز في النظرية الاقتصادية***، ترجمة أشرف محمود، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٠٩، ص٣٨.

2) Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin: ***Economic Growth***, The Massachusetts Institute of Technology (MIT) Press, Second Edition, Cambridge, London- England, 2004, P24.

*) يشترك هذا العامل الانتاجي مع السلع العامة في هذه الخاصية، وخاصية عدم التنافس Nonrivalry يقصد بها الاستهلاك غير التنافسي، (أي انعدام المنافسة بالاستهلاك) انظر:. (خالد إبراهيم سيد احمد: ***المالية العامة***، جامعة طنطا، مصر، ٢٠٠٣، ص١٥-١٦).

لما قد ينظر إلى هذه الزيادة على أنها تعزى إلى تأثير العمل وحده. في حين أن حقيقة الزيادة في إنتاجية العمل قد جاءت بفعل تأثير جميع العوامل التي ترتبط بالإنتاجية، بما في ذلك تراكم رأس المال والتغير التقني وتنظيم الإنتاج. الأمر الذي يترتب على ذلك هو أن الدخول الناتجة عن ارتفاع الإنتاجية هي خارجة عن الأنشطة الاقتصادية التي تولد النمو، لكن المنافع المتولدة عن ذلك تمتد لتشمل أصحاب الدخل الذين لم يشاركوا في خلق تلك الدخول، وبالتالي يتم قطع الصلة بين خلق النمو والدخل الذي تنتج عنه[١].

وهناك الكثير من الدراسات الخاصة بالإنتاجية التي أعدتها مراكز بحثية عالية التخصص . ومنها مركز دراسات مستويات المعيشة Centre for the Study of Living Standards (CSLS) في كندا . قد توصلت إلى نتائج تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) والحد من الفقر في البلدان النامية، وأن هذه العلاقة على مدى العقود الثلاثة الماضية كانت أقوى من تلك الموجودة ما بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر، كما وجد أن مستوى عدم المساواة في الدخل يتوسط العلاقة بين نمو الإنتاجية والحد من الفقر، إذ كلما زاد مستوى عدم المساواة، كلما أدّى أقل نمو في الإنتاجية والدخل إلى التقليص والحد من الفقر[٢].

ويتيح حساب الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) إمكانية صياغة منهجية لاستشعار وتقويم مسار الأسعار والعوائد، وقد نالت هذه المنهجية، في السنوات الأخيرة، اهتمام متزايد في البلدان المتقدمة. إذ يمكن، من خلالها، توفير معايير للكفاءة تساعد الوحدات الاقتصادية (الانتاجية والخدمية) على التعامل بحكمة مع التكاليف وتحسين ممارسات التشغيل التي تدعم استمرار تحسين الإنتاجية، ومن ثم تخفيض أسعار المستهلكين على المدى الطويل، مما يزيد الشفافية والثقة بنظام الأسعار. وفي ذات الوقت يمكن أن توفر عوائد أعلى من خلال استغلال ميزة المعلومات من قبل المنظم، مما يعني الابقاء على حوافز الاستثمار[٣].

كما يمكن استخدام هذه المنهجية لتوجيه قرارات السياسة الاقتصادية على نطاق أوسع، وتعزيز القرارات التنظيمية الفعالة. إذ أن توفير مقياس دقيق للإنتاجية الكلية في القطاعات المختلفة يساعد في تلبية التزامات الجهات المعنية فيما يتعلق بمعايير الكفاءة عند اتخاذ القرارات التنظيمية، وكذلك في تطبيق المعايير الخاصة بنظم حوافز الخدمة. ويضع أيضا نوع من الانضباط في مستوى العوائد، للمحافظة – على الأقل– على معدل نمو الإنتاجية. وبالتالي فإن مثل هذه المنهجية يمكن، من حيث المبدأ، أن تساهم في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي[٤].

ثانياً: لمحة عن واقع الاقتصاد في العراق.

يمتلك العراق جميع مقومات الازدهار من موارد بشرية وطبيعية، لكن معظمها غير مستغل لأسباب مختلفة ومتداخلة، وبحسب التصنيف المعتمد من قبل المنظمات الدولية والبنك الدولي تحديدًا، يعدّ مؤهلاً للالتحاق بالبلدان متوسطة الدخل[٥]. إذ أن (١٢%) من مساحته الكلية، البالغة ٤٣٨،٤٤٦ كم٢، صالحة للزراعة، منها ٤% مروية (٥٨% فقط مستغل من المساحة المروية سنة ٢٠١٢)، و٩% مناسبة للرعي، و٣% مشجرة. كما

---

1) Richard G. Lipsey & Kenneth Carlaw: Op. Cit., P.2.

2) The Centre for the Study of Living Standards (CSLS): ***Productivity Growth and Poverty Reduction in Developing Countries***, Op. Cit, PP.62-63.

3) Australian Energy Market Commission (AEMC): ***Draft Report 2010- Review into The Use of Total Factor Productivity for The Determination of Prices and Revenues***, Sydney- Australian, 2010, p.2.

4) Australian Energy Market Commission (AEMC): ***Final Report 2011- Review into The Use of Total Factor Productivity for The Determination of Prices and Revenues***, Sydney- Australian, 2011, pp.2-3.

٥) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: ***التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢***، ص٩.

يعدّ العراق الثالث عالمياً من حيث الاحتياطيات النفطية، والعاشر في احتياطيات الغاز الطبيعي، مع توفر معادن أخرى كالفوسفات والكبريت والحديد والزئبق الأحمر، فضلاً عن أهمية موقعه التجاري والسياحي على المستوى العالمي. أما من حيث الموارد البشرية، فيبلغ عدد السكان، بحسب تقديرات سنة ٢٠١١، نحو(٣٣,٣٤) مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي(٢,٦%)، وكانت نسبة الذكور(٤٩%) والاناث (٥١%)، في حين كان معدل المشاركة في القوى العاملة (من الفئة العمرية ١٥ سنة وما فوق) من الذكور(٦٩,٧%)، ومن الاناث(١٤,٧%)، وكان نسبة سكان الحضر(٦٩%) والريف(٣١%)[١]. أما نسبة العاملين من مجموع السكان فقد بلغ (٤٤,٠%)، يعمل منها (٢١,٦%) في الزراعة، و(١٨,٦) في الصناعة، و(٥٩,٨) في الخدمات، وبلغ معدل البطالة سنة ٢٠١٢ لأعمار ١٥ وما فوق (١١,٩%)، ومعدل تشغيل الأطفال (٤,٧%)، ومتوسط ساعات العمل الاسبوعي (٤٣) ساعة، ومعدل النشاط الاقتصادي للأفراد (٤٢,٩%)[٢]. [انظر الأشكال (٧١) و(٧٢) و(٧٣) و(٧٤)].

الشكل (71) انتاج النفط الخام في العراق للمدة ١٩٧٥-٢٠١٥ (١٠٠٠ برميل)

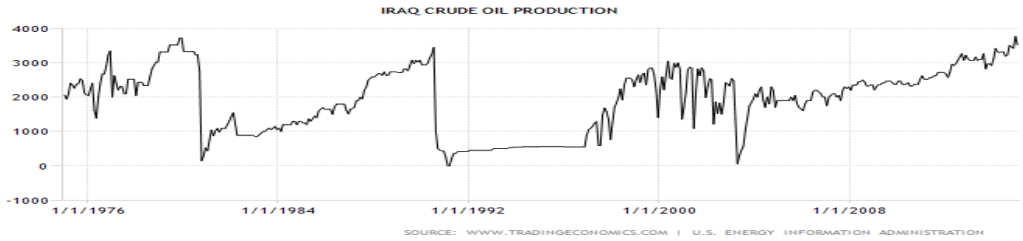

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (72) عدد سكان العراق للمدة ١٩٦٠-٢٠١٥ (مليون نسمة)

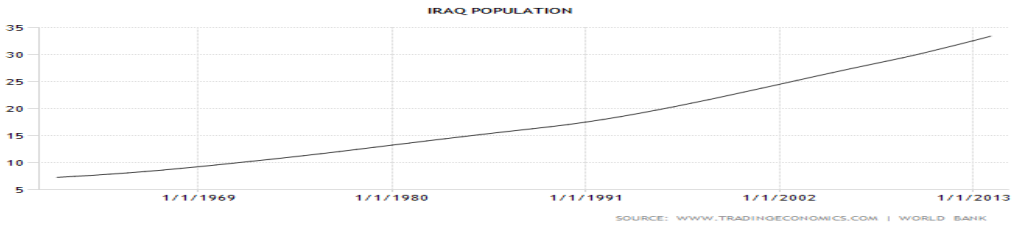

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (73) عدد الأفراد العاملين في العراق للمدة ١٩٩٤-٢٠١٥

[١] الجهاز المركزي للإحصاء في العراق: ***إحصاءات- المؤشرات الديمغرافية والسكانية***، http://www.cosit.gov.iq/ar/2013

[٢] الجهاز المركزي للإحصاء في العراق: ***إحصاءات- مؤشرات التشغيل والبطالة***، http://www.cosit.gov.iq/ar/2013

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (74) معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥

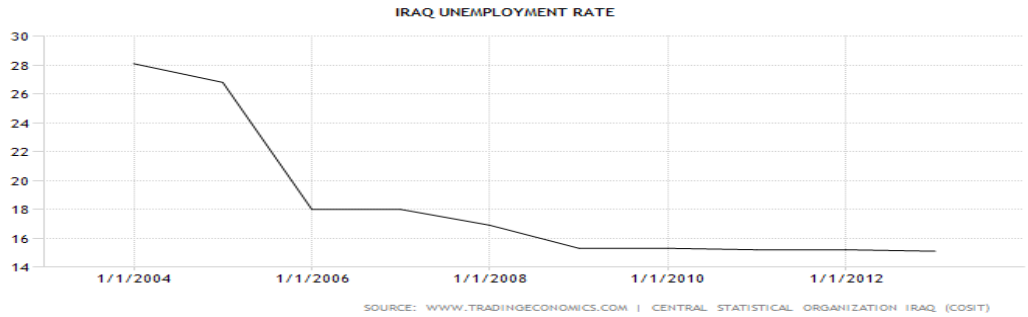

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

بحسب تقرير التنمية البشرية السنوي ٢٠١٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يأتي العراق في التسلسل ١٢٠ عالمياً من بين ١٨٦ بلداً بقيمة (٠,٦٤٢) نقطة، إذ بلغ الانفاق على الصحة كنسبة من GDP نحو (٨,٣%)، وكان العمر المتوقع عند الولادة (٦٩,٤) سنة، ومعدل وفيات الأطفال (٣٥ لكل ١،٠٠٠ مولود)، ومعدل سوء التغذية للأطفال تحت ٥ سنوات (٧%)، ومعدل الوصول إلى مصدر محسن للمياه (٧٩%)، والوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة (٧٣%)، وكانت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (٢٢,٩%). في حين بلغت مؤشرات عدم المساواة بين البشر (٢١,٢) نقطة، وعدم المساواة في التعليم (٢٩,٨) نقطة، وعدم المساواة في الدخل (١٦,١) نقطة، إذ بلغ معامل جيني (٣٠,٩) نقطة. وكان متوسط سنوات الدراسة (٥,٦) سنة، ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة من البالغين (78.5%)، ومن الشباب (82.4%). أما نسبة الملتحقين بمؤسسات التربية والتعليم فقد كانت كالآتي: حضانة (٧%)، ابتدائي (١٠٧%)، ثانوي (٥٣%)، عالي (١٦%). أما الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من GDP فقد بلغ (٠,٨%)، وبلغت نسبة نضوب الموارد الطبيعية (٥٠,٦%) من GDP أيضاً، كما بلغ سحب المياه العذبة كنسبة من مجموع الموارد المائية المتجددة (٧٣,٤%)[١].

وفي مجال خدمات النقل فقد جاء تسلسل العراق سنة ٢٠١٣عالمياً في المرتبة (٥٥) و(٦٧) و(٧٠) من حيث المطارات والسكك الحديد، و الطرق على التوالي. أما في مجال الاتصالات ففي سنة ٢٠١٣ جاء تسلسله عالمياً (٦٢) و(٤٠) من حيث الخطوط الرئيسة والهواتف الخلوية على التوالي، فقد كانت الكثافة، للهاتف الارضي (٦,٨%)، والهاتف النقال (٩٧,٦%)، وعن نسب توفرها للمنشآت كان الهاتف الأرضي (٢٢,١%)، والنقال (٧٨,٤%)، أما في مجال تكنولوجيا المعلومات فقد كانت نسب انجاز الأعمال عبر الحاسوب المكتبي (٤٢,٥%)، والانترنت (٣٢%)، وامتلاكها لموقع الكتروني (٣٨,٦%) وتقديم الخدمات عبر الموقع الالكتروني (٦٢,٧%)، في حين كان معدل استخدام العاملين للحاسوب بشكل منتظم في العمل (٧,١%)، والانترنت (٢,٦%)[٢].

---

١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ***تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ - المضي في التقدم - بناء المنعة لدرء المخاطر***، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٤، ص١٥٩، ١٦٨، ١٧١، ١٧٨، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٢.

٢) هومان دابديان مع فريق عمل من البنك الدولي: ***تقييم مناخ الاستثمار في العراق***، تقرير أعده فريق عمل البنك الدولي، ٢٠١٢، ص٩٩-١٠٣.

وبحسب مؤشر الازدهار العالمي الذي يصدره "معهد ليغاتوم Legatum Institute" يأتي العراق في المرتبة (١٣٠) من مجموع ١٤٢ بلداً، فقد جاء تسلسله (٧٥) في مجال الاقتصاد، و(١٣٠) في مجال ريادة الأعمال والفرص المتاحة، و(١٣٧) في مجال الحوكمة، و(١١٣) في مجال التعليم، و(١٠١) في مجال الصحة، و(١٣٢) في مجال السلامة والأمن، و(١٤١) في مجال الحرية الشخصية، و(١١٠) في مجال رأس المال الاجتماعي[١]. في حين جاء العراق، من حيث سهولة ممارسة أنشطة الاعمال سنة ٢٠١٤، في الترتيب (١٥١) من مجموع (١٨٩) بلداً[٢].

أما عن المؤشرات الاقتصادية فقد بلغ GDP بالأسعار الثابتة[*] نحو (٦٣,٢٩٣) مليار دولار سنة ٢٠١٣، بعد أن كان بواقع (٦٠,٦٣٤) مليار دولار سنة ٢٠١٢، أي بمعدل نمو سنوي (٤,٥%)، في سنة ٢٠١٢، وبحسب ما أشار اليه التقرير الصادر عن مصرف "ميريل لينش– بنك أوف أميركا" تصدّر العراق قائمة الدول في تحقيق معدل نمو اقتصادي وبنسبة (٨,٦%)، ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع صادرات النفط الخام[٣].

وبدون النفط ارتفع GDP من (٣٣,٩٦٢) مليار دولار سنة ٢٠١٢، إلى (٣٦,٤٣٢) مليار دولار سنة ٢٠١٣، أي بمعدل نمو سنوي (٨%). وهذا يعني أن نشاط النفط الخام ساهم في GDP سنة ٢٠١٢ بنسبة (٤٤%)، و سنة ٢٠١٣ بنسبة (٠,٤٢٤%)، وهذا الانخفاض في مساهمة النفط تعزى فقط إلى انخفاض أسعاره. أما متوسط دخل الفرد فقد بلغ سنة ٢٠١٣ (١٧٨٣$) بالأسعار الثابتة[٤]. الأشكال (٧٥) و(٧٦) و(٧٧) توضح تطور الـ GDP ومعدل النمو فيه وحصة الفرد منه لمدد مختلفة.

الشكل (75) الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ١٩٧٠–٢٠١٥ (مليار دولار أمريكي)

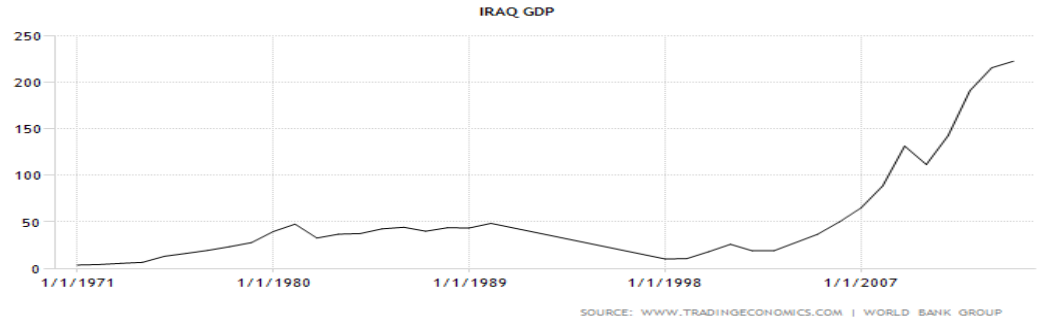

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (76)) معدل نمو (GDP) في العراق للمدة ١٩٩١–٢٠١٥

1) Legatum Institute: *The Legatum Prosperity Index 2013*, United Arab Emirates, 2013, p.4.

٢) البنك الدولي: تقرير ***ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤*** ، الطبعة الحادية عشر، ٢٠١٤، ص٣.

*) تم تحويلها من الدينار العراقي إلى الدولار بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي.

٣) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: مصدر السابق، ص٩.

٤) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: ***التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٣*** ، ص٩-١٠.

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (77) *GDP* لكل فرد في العراق للمدة ١٩٧٠-٢٠١٥ (دولار أمريكي)

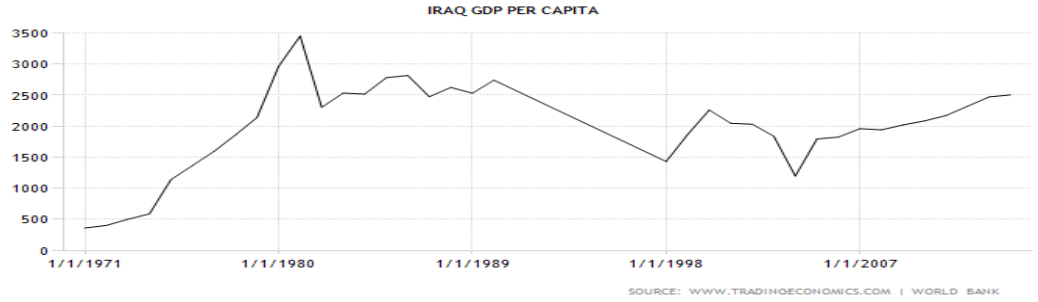

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

ويتوزع GDP لسنة ٢٠١٣ بدون النفط، إلى (٣٢,٦%) أنشطة سلعية، و(١٩,٩%) أنشطة توزيعية، في حين تبوأت الأنشطة الخدمية مركز الصدارة بنسبة (٤٩،٥%). لكن مع احتساب النفط فإن الأخير يبرز كمساهم أكبر في توليد GDP بنسبة (٤١,٥)، وعندها تصبح نسب مساهمة الأنشطة التوزيعية والخدمية (١١,٦%) و (٢٧,٨%) على التوالي، ولم يساهم قطاعي الزراعة والصناعة إلا بنسبة (٧%) و (٣%) على التوالي، وكان نصيب الصناعة التحويلية منها (١,٥٥%). وهذا يشير إلى عدم تنوّع قاعدة الانتاج المحلية، واعتماد الاقتصاد بدرجة كبيرة على المورد الريعي للنفط[١].

ثالثاً: ملامح السياسة الاقتصادية في العراق.

لقد شهد اسلوب إدارة الاقتصاد في العراق في تأريخه الحديث عدد من التحولات[٢]، فمنذ استقلاله كمملكة سنة ١٩٣٢ تحدد دور الدولة بتوفير متطلبات المشروعات الخاصة، وأخذ هذا الدور بالتوسع بعد إعلان الجمهورية سنة ١٩٥٨ مع الاحتفاظ بأهمية النشاط الخاص، إلاّ أن تقليل هذه الأهمية وتحييد دور هذا النشاط برز بشكل واضح بعد سنة ١٩٦٨، إذ أن سيطرة الدولة على مختلف النشاطات الاقتصادية، الصناعية والزراعية والخدمية، أفقدت القطاع الخاص الحافز على التوسع واقتصر على المشاريع الصغيرة، وبعد سنة ١٩٨٧ أرغمت بعض الضغوط الاقتصادية الدولة على تقليص دورها والتوجه نحو الخصخصة، إذ تم ببيع أكثر من (٧٠) منشأة

---

[١]) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: المصدر السابق نفسه، ص١١-١٢.

[٢]) هاشم مرزوك الشمري، جعفر عبد الأمير الحسيني: ***المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق***، مجلة نوروز- العدد الثالث – كانون الأول ٢٠١٣، أربيل، ٢٠١٣، ص٧٧.
كذلك انظر/ صباح كجةجي: ***التخطيط الصناعي في العراق*** ١٩٢١-١٩٨٠،ج١، من دون ذكر مكان وتاريخ النشر، ص ص٤٠، ٥٣-٨٩، ١٠٧-١٧٨، ٣١٣.

حتى منتصف ١٩٨٩، وفي سنة ١٩٩١ تم إصدار قانون سوق بغداد للأوراق المالية[١]، وبعد سنة ٢٠٠٣ تم إقرار آلية السوق لإدارة الاقتصاد في الدستور العراقي، كما ورد في المادة (٢٥) منه[٢]، إلاّ أن موضوع ترجمة هذه المادة إلى واقع ظلّ مبهماً.

فقد استمر قطاع النفط، المملوك من قبل الدولة، مهيمناً على الاقتصاد بشكل عام، إذ ظلت الموازنة العامة، التي تعتمد بدرجة كبيرة في تمويلها على ايرادات النفط، تمارس تأثيراً جوهرياً ومباشراً في التشغيل، ومن ثم في الدخل العائلي، عبر النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية)، وبذلك أصبح الانفاق الحكومي الأداة الفاعلة الأبرز للسياسة الاقتصادية، والمحدد الأول للطلب الكلي في العراق، كما إن التحيّز الكبير والمستمر بهيكل الموازنة لصالح النفقات الجارية ساهم في تفاقم واستدامة هذه الحالة [انظر الشكلين (٧٨) و(٧٩)]. وهكذا لم يكن لإقرار آلية السوق في الدستور أي انعكاسات ايجابية ملموسة على واقع النشاط الاقتصادي الخاص في العراق، لاسيما على صعيد القطاعات الانتاجية، بل أن العكس هو الصحيح.

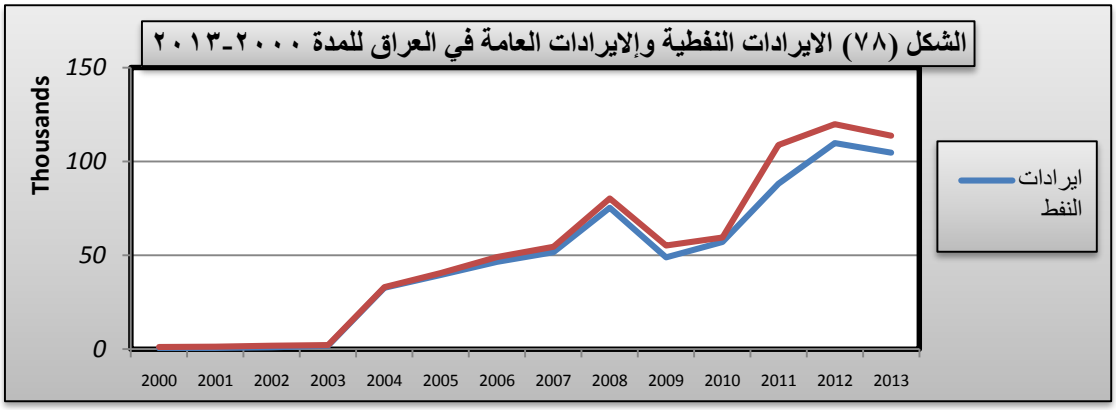

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في ملحق المؤشرات الكلية.

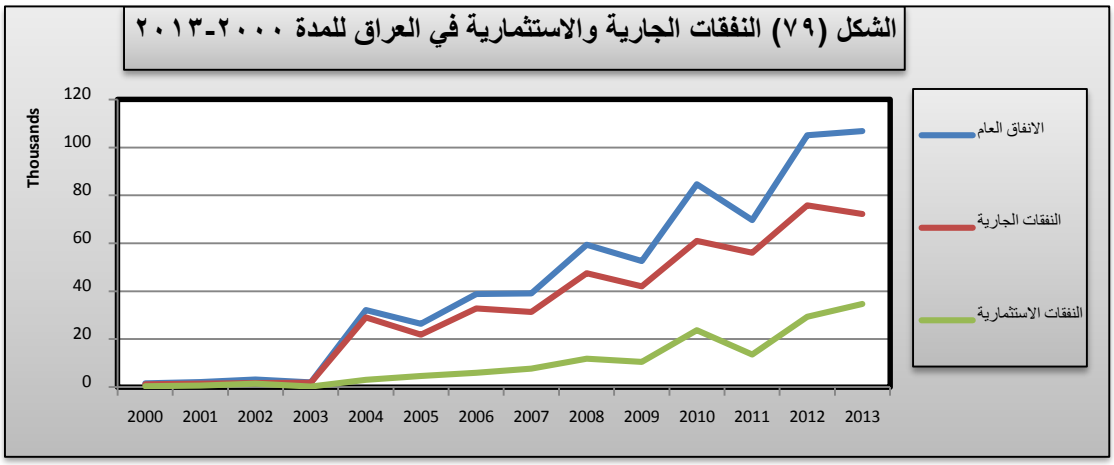

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في ملحق المؤشرات الكلية.

وكذلك كان للقطاع النفطي انعكاساته على شكل وطبيعة السياسة النقدية، فقد استخدم البنك المركزي ايرادات النفط من العملة الأجنبية كأداة رئيسة في تحقيق أهدافه التي تم تحديدها بحسب القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ في تحقيق الاستقرار النقدي، والذي يرى فيه شرطاً ضرورياً لتعزيز النمو والرخاء الاقتصاديين؛ لذا لا

[١] المكتبة القانونية العراقية ، الموقع الالكتروني www.iraq-lg-law.org.
[٢] الموقع الالكتروني الحكومي الرسمي www.mofa.gov.iq .

يمكن إغفال تأثير الطبيعة الريعية لاقتصاد العراق على بنية المؤسسة النقدية، فضلاً عن المؤسسة المالية، وارتباطها بما يدعى بـ "الهيمنة النفطية"، إذ يشكل الائتمان الحكومي نسبة كبيرة من الأساس النقدي، وذلك بدلالة قيمة الاصول المالية الى GDP، مع عجز قطاع الأعمال الخاص على تحريك الاقتصاد.

فالحكومة تحصل على حاجتها من العملة المحلية من خلال بيعها العملة الأجنبية وحوالات الخزينة للبنك المركزي، كما أنها تودع الفائض من العملة الأجنبية لديه، الأمر الذي يجعل الحكومة المصدر الرئيس للعملة الأجنبية، ويصبح معها البنك المركزي بائع صافي لها[١]، ويقوم الأخير بعرض تام المرونة لهذه العملة الأجنبية، في عمليات السوق المفتوحة، لغرض تثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، وهذا التثبيت يساهم بدوره بشكل كبير في استقرار المستوى العام للأسعار، وقد تحقق ذلك فعلاً، لاسيما بعد سنة ٢٠٠٨ [انظر الشكل (٨٠)].

أما سعر الفائدة، فإنه لأسباب موضوعية لم يمارس دوره في التأثير على متغيري الادخار والاستثمار في العراق خلال مدة البحث، وحتى حينما تم تخفيضه، وفقاً للاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة ٢٠٠٤، ليستقر عند (٦%) في السنوات الأخيرة وكما يظهر في الشكل (٨١)، فإن تأثيره في المتغيرات الرئيسة المرتبطة به (كحجم الائتمان أو الاستثمار الخاص أو الطلب الخاص على العملة الأجنبية) كان محدوداً، وبالتالي كان تأثير هذا الواقع، مع افتقار الاقتصاد للعمق المالي، قد أفقد أدوات السياسة النقدية فاعليتها مقابل أدوات السياسة المالية.

الشكل (٨٠) معدل التضخم في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥

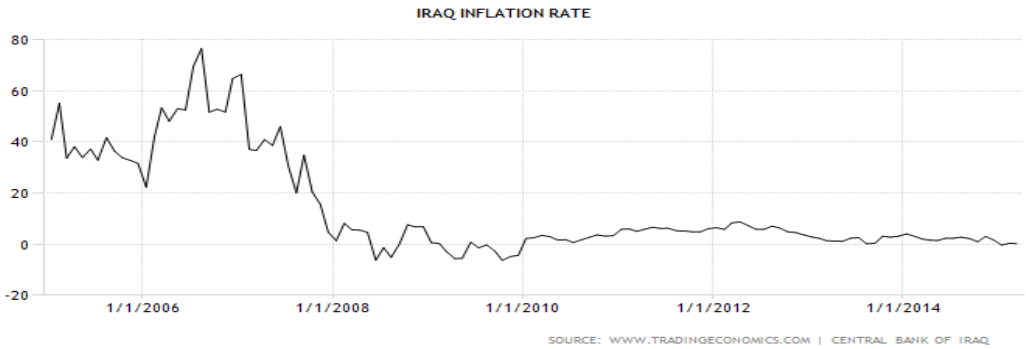

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (81) معدل الفائدة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥

[١] أحمد ابريهي علي: ***الاقتصاد النقدي- وقائع ونظريات وسياسات***، دار الكتاب، الطبعة الاولى، لبنان، ٢٠١٥، ص٥١١-٥١٢.

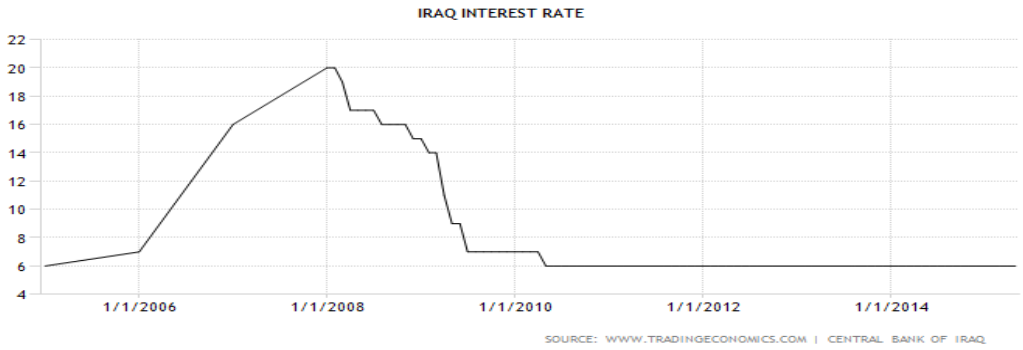

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

لذا فإن ما يمكن ملاحظته في عملية التحول إلى آلية السوق في العراق هو تجسّدها بعدد من السياسات المالية والنقدية، وبعض القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية، دون أن ترافق ذلك التحوّل أي اصلاحات جوهرية. فقد لجأت الدولة إلى اتباع سياسات مالية توسعية بهدف الحد من مشكلة تفشي البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للفرد الذي أعياه حصار السنوات السابقة، وذلك من خلال استيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين، ومضاعفة المكافآت. فارتفعت النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية)، مدفوعة بزيادة عوائد النفط، التي شكلت في المتوسط (٤١%) من GDP خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٣ [انظر الشكل (٨٢)]، مما قاد إلى زيادة الطلب الكلي.

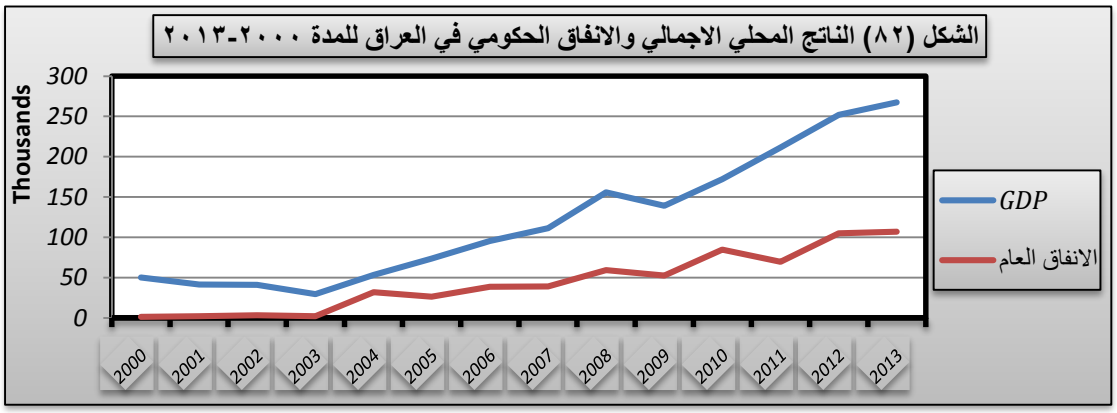

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في ملحق المؤشرات الكلية.

وبحسب الفكرة الكينزية في المضاعف، كان ينبغي أن يدفع ذلك إلى التوسع في كل من التشغيل والانتاج. لكن في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي، فإن ذلك، وبحسب النظرية الاقتصادية، سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار السلع (لاسيما السلع غير المتاجر بها)، وهنا بحسب الفكرة الكينزية في المعجّل، ومع وجود الاعتقاد باستمرار هذا المستوى من الطلب الكلي، سيوفر ذلك حافزاً كبيراً للمنتجين على زيادة الانفاق الاستثماري لتوسيع الطاقة الانتاجية. لكن، وبقدر تعلق الأمر بالسياستين المالية والنقدية، هناك عدة عوامل حالت دون تحقق هذه الآلية:

العامل الأول: إزالة القيود التجارية وفتح السوق المحلية، على مصراعيه، أمام السوق العالمية، بناءً على قرار بول بريمر سنة ٢٠٠٣ بتحديد رسم (٥%) على الواردات، مع اعفاء المواد الغذائية والدوائية منها، [انظر تطور تجارة العراق الخارجية في الشكلين (٨٣) و(٨٤)].

الشكل (83) صادرات العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (84) استيرادات العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٥ (مليون دولار أمريكي)

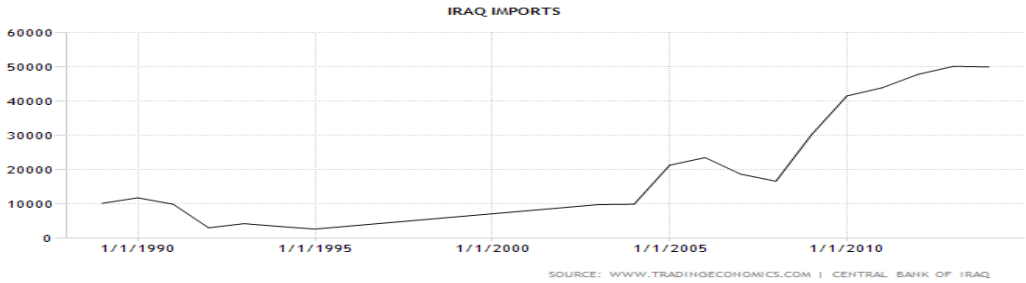

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

العامل الثاني: ارتفاع تكاليف الانتاج، لاسيما اجور العمل، إلى أضعاف ما كانت عليه قبل ٢٠٠٣، وذلك بفعل الضغوط التضخمية للسياسة المالية التوسعية، ومحاكات الطفرات الكبيرة في مكافآت العاملين في القطاع العام، رافقه انتهاج سياسة تقليص الدعم الحكومي للقطاعات الانتاجية.

العامل الثالث: بالرغم من نجاح السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار سعر الصرف ومعدلات التضخم، إلاّ أن تثبيت سعر الصرف كان يعني حتماً التغاضي عن الانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية للدينار العراقي الناجم عن التضخم، الأمر الذي أدى إلى تراكم أثر التضخم في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي، مما قاد إلى ارتفاع مستمر في تكاليف الانتاج المحلي مقارنة بمنافسه الأجنبي.

هذه العوامل الثلاثة، فيما يخص السياستين المالية والنقدية تحديداً، أبطلت عمل آليتي المضاعف والمعجّل، إذ فقدت معها آلية السوق شروط المنافسة المتوازنة، وحرفتها عن مساراتها الايجابية، الأمر الذي أفقدها خصائصها كخيار استراتيجي لإدارة الاقتصاد. فمن ناحية، يسّر الانفتاح التجاري عملية تدفق البضائع الأجنبية بغزارة، وبأسعار تنافسية، لتلبية الطلب الكلي المتزايد، ومن ناحية ثانية، ساهمت السياسة المالية في مضاعفة تكاليف الانتاج المحلي، ومن ناحية ثالثة، أدى الارتفاع المستمر في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي إلى رفع الأسعار النسبية للمنتجات المحلية، وبالتالي إضعاف قدرتها التنافسية، واصابتها بما يعرف "المرض الهولندي".

لذا فإنه في ظل انهيار القاعدة الانتاجية وتدهور البنى التحتية واضطراب بيئة الأعمال وتدنى مستوى الانتاجية، قد أدّت هذه السياسات مجتمعة إلى نتيجة حتمية، تتمثل بإزاحة القطاعات الانتاجية (الخاصة والعامة) عن المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتحوّل عوامل الانتاج التي كانت تعمل فيه إلى اتجاهات شتى. فقد دفع

هذا الوضع برجال الأعمال إلى العمل بالمضاربات أو الاستثمار في المشاريع التجارية، أو أنها هربت بأموالها إلى حيث البيئة الملائمة للاستثمار، في حين توزع العاملين، ممن حالفهم الحظ، على سائر القطاعات (غير الانتاجية) الأخرى، لاسيما في القطاع العام، بينما انضم الآخرون إلى صفوف العاطلين عن العمل، في حين لم تسمح الظروف الموضوعية لخصخصة أو تسريح العمالة في المنشآت الانتاجية العامة، مما حمل الدولة تبعات وأعباء مالية جمّة. وفي ذات الوقت اكسبت ميزات التوظيف الجديدة في القطاع العام جاذبية خاصة مقارنة بالقطاع الخاص، إذ أن عدم التكافؤ فيما بنهما، من حيث طبيعة وظروف العمل، والمكافآت والضمانات الممنوحة للعاملين فيه، قد شجع القوى العاملة على صرف النظر عن التفكير بالعمل لدى القطاع الخاص كخيار استراتيجي، بل جعل منه محطة انتظار لحين توفر فرص عمل لدى القطاع العام. مع هذا الواقع الجديد ظهرت ملامح الاقتصاد في العراق ليبدو فيها مصدّراً صافياً للنفط الخام، ومن ثم يستخدم عائداته في تلبية جلّ حاجاته من السوق الخارجية، وبالتالي أضحى المجتمع، في ظل هذا الواقع، مستهلكاً بامتياز.

رابعاً: الانتاجية الكلية في حالة العراق . الواقع والمهام المطلوبة.

١. الانتاجية الكلية وآلية السوق في حالة العراق.

في حالة العراق يلاحظ، من خلال المؤشرات آنفة الذكر، وفرة القدرات التكوينية (البشرية والطبيعية) الضرورية لتوليد مصادر متنوعة للنمو المستدام وبمعدلات عالية، بمعنى تحقق الشرط الضروري الأول لإتاحة القدرة على تحقيق النمو في الانتاجية الكلية. في حين تُظهِر تلك المؤشرات تخلف واقع القدرات التمكينية وتراجعها إلى مراتب متدنية على مستوى العالم، إذ أن تضافر العوامل السلبية في العراق خلال العقود الأخيرة أصابت معظم المرتكزات الرئيسة للقدرات التمكينية (الأمن، البنى التحتية، البناء المؤسسي، الصحة، التعليم، المستوى المهاري،...الخ)، والتي تتحدد من خلالها قدرة القوى الاقتصادية المتاحة على تحقيق النمو في الانتاجية الكلية، مما يشير إلى عدم تحقق الشرط الضروري الثاني لإعطاء هذه القوى القدرة على تحقيق النمو في الانتاجية الكلية. إن عدم امتلاك هذه القوى الاقتصادية القدرة على أنجاز النمو في الانتاجية الكلية يعني عدم قدرتها على تحقيق هذا الانجاز حتى مع افتراض وجود الدافع والارادة لتحقيقه.

وبحسب عدد من البحوث التجريبية، فإن ضعف المرتكزات الرئيسة للقدرات التمكينية يترتب عليه ضعف القدرة الاستيعابية للمعرفة، أي أنها تقلل من القدرة على نقل هذه المعرفة واستيعابها، سواء عبر الاستثمار الأجنبي المباشر أو التجارة الخارجية، وذلك لوجود دلائل قوية على أن كفاءة ذلك تعتمد على القدرة الاستيعابية للبلد المتلقي، وسيكون من شأن ذلك إضعاف العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر أو التجارة الخارجية، من جهة، والنمو في TFP، من جهة أخرى[1]، بالتالي فإن ذلك سيعني ضعف فرص استفادة العراق من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.

النتيجة الهامة المترتبة على ذلك هي أن آلية السوق في ظل الواقع الحالي لا تمثل الخيار الملائم لحالة العراق، وذلك لعدم توفر شروط المنافسة العادلة، ولا يمكن في مثل هذا الحال أن تقود المنافسة إلى رفع مستوى الانتاجية. وتفسير ذلك يكمن في أن طبيعة الديناميكية التلقائية، التي تنطوي عليها آلية السوق، تقوم على أساس استبعاد القوى ذات الأداء الضعيف عن طريق المنافسة، ولمّا كانت هذه المنافسة في عصر العولمة تأخذ بعداً

1) See/ Anders Isaksson: ***Determinants of Total Factor Productivity***, Op.Cit , p37.

عالمياً، فأن تطبيق آلية السوق في العراق بواقعه الحالي، وتقليص دور الدولة، سيؤدي حتماً إلى استبعاد النشاطات الانتاجية في العراق من المنافسة وتعطيل نشاطها الاقتصادي.

بذلك تكون احتمالات التحفيز على زيادة الانتاجية عبر آلية السوق في مثل حالة العراق شبه معدومة، بل في حال عجز قوى الانتاج عن رفع مستوى الانتاجية الكلية إلى المستوى المطلوب، مع وجود وفرة في الثروات الطبيعية، فإن المنافسة الشديدة، مع أهميتها في تعزيز الانتاجية، ستقود إلى الانحراف عن هدف الاستدامة بالاعتماد المتزايد على تلك الثروات، وليس إلى زيادة الانتاجية، وهو ما تحقق بالفعل في حالة العراق، لاسيما خلال السنوات التي أعقبت سنة ٢٠٠٣، ويظهر ذلك جلياً من خلال النسب المرتفعة لمساهمة القطاعات الاستخراجية في GDP.

٢. الانتاجية الكلية ومهام الدولة في حالة العراق.

في الظروف التي تقود فيها الديناميكية التلقائية لآلية السوق إلى تهاوي الانتاجية الكلية، كحالة العراق، يتوجب على الدولة المبادرة لاعتماد ديناميكية موجهة ملائمة تهدف إلى بناء المرتكزات الرئيسة للنهوض بالانتاجية وتصحيح مسارات التفاعل بين القوى الاقتصادية المؤثرة باتجاه تحقيق ذلك الهدف. وهنا تبرز إجراءات الدعم والحماية الحكومية، بوصفها الأدوات الأكثر استخداماً من قبل الدول، لممارسة تأثيرها بهذا الصدد. إلاّ أن العديد من التجارب الدولية المماثلة تشير إلى إمكانية نجاح هذه الأدوات في تعزيز القدرة التنافسية لنشاطات اقتصادية معينة، لكن فرص النهوض بالانتاجية الكلية تبقى محدودة. كما من المرجح أن يؤدي استخدام هذه الأدوات إلى فقدان الدافع لرفع مستوى الأداء، بسبب غياب المنافسة، وبالتالي سوف تضل إجراءات الدعم طريقها، ولن تحقق أهدافها. لذا فإن هذا التصوّر يدفع إلى الاعتقاد بأن مفتاح الحل لمشكلة الانتاجية في العراق يتمثل بـ"**استهداف مستوى معين للإنتاجية**" ثم يتم استخدام تلك الأدوات (الدعم والحماية) ضمن سياسات اقتصادية ملائمة وأنظمة مرنة للحوافز لتحقيق ذلك المستوى المستهدف من الانتاجية.

من ذلك يلاحظ . وبالرغم من ارتباطهما العضوي . أن تعزيز القدرة التنافسية لا يعني بالضرورة زيادة الانتاجية. ولتوضيح ذلك لابد من الاشارة هنا إلى أن الخاصية النسبية للقدرة التنافسية تجعلها مرتبطة بالبيئة التنافسية، وعلى هذا الأساس فإن تقييمها سوف يرتبط أيضاً بطبيعة هذه البيئة. فعندما يكون الحديث عن القدرة التنافسية في بيئة محاطة بالحماية والدعم، فأنها تختلف عن تلك المجردة عنهما. كما أن تقييم القدرة التنافسية في اقتصاد مغلق يختلف عما لو كان في اقتصاد مفتوح، عند ذاك قد يصح عدّ كمية أو نوعية المنتجات النافذة إلى الأسواق مؤشراً على قدرتها التنافسية، بيد أنه لا يمكن عدّها بالضرورة مؤشر لمستوى الانتاجية، دون الأخذ بالاعتبار طبيعة هذه البيئة التنافسية. فمثلاً لا يمكن أن نحكم بشكل جازم بارتفاع مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الصين من خلال ارتفاع قدرتها التنافسية واختراق منتجاتها للأسواق العالمية، فقد يكون تخفيض القيمة الحقيقية لسعر صرف اليوان الصيني والتضييق على العاملين ...الخ، هو الذي يقف وراء ذلك. ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على انتاج الحبوب المدعوم في الولايات المتحدة، وكذلك الحال لمنتجات الدول الاشتراكية، إذ أن أسعارها التنافسية قد لا تعبر عن ارتفاع الانتاجية بقدر ما تشير إلى انخفاض مكافآت القوى المشاركة في الانتاج، كما أن القدرة التنافسية تخفي في طياتها خصائص الموارد الطبيعية المتاحة لكل بلد، من حيث الوفرة و/أو الجودة... وهكذا.

وعندما نأتي لتقييم مستوى الانتاجية في حالة العراق خلال العقود العشرة الأخيرة، فإنه قد لا يكون بوسع الباحث الاستناد إلى فيض الانتاج الزراعي في العراق وتصديره خلال العقود الأولى من القرن العشرين للحكم

على انتاجية هذا القطاع بالارتفاع، فقد يعزى ذلك إلى الهبات الطبيعية من الأراضي الخصبة والمياه العذبة الوفيرة مقابل انخفاض الاستهلاك المحلي، أو إلى طبيعة ملكية الأرض وعلاقة الفلاّح بالإقطاع آنذاك. بيد أن هناك بعض القرائن التي تشير إلى ارتفاع هذه الانتاجية لبعض الصناعات في العراق خلال تلك العقود بدلالة نجاحها في السوقين الداخلي والخارجي دون الحاجة إلى الدعم الحكومي، لكن هذا الحكم قد يتعرض للنقض عند الأخذ بالاعتبار ضعف المنافسة. وهكذا ينطبق التحليل السابق على مستوى الانتاجية الكلية في العراق في سائر المراحل الأخرى، إذ طالما كان النشاط الاقتصادي محاطاً بالدعم أو الحماية، فإن الحكم على مستوى الانتاجية يصبح غير ذي مغزى. ففي بعض مراحل الادارة المركزية ذات التوجهات الاشتراكية شهد النشاط الانتاجي ازدهاراً لافتاً، إلاّ أنه كان يرفل بالدعم والحماية الحكوميين، وكان النفط الناضب يدفع الثمن. وبالتالي فإن تحقيق زيادات في حجم الانتاج و/أو تحسين في نوعيته ووصوله للأسواق المختلفة، في ظل الدعم أو الحماية، سوف لن يعكس بالضرورة مستوى الانتاجية.

لكن ذلك لا يعني أن مرحلة من المراحل لا يحبذ فيها الدعم والحماية، حتى لو كان على حساب الثروة الناضبة مؤقتاً، إذ أن متطلبات المحافظة على القدرات الاستيعابية للمعرفة والابتكار، وكذلك الخاصية التراكمية للانتاجية تفرض استمرار ممارسة النشاط الانتاجي بشكل جاد وفعلي حتى لو لم تكن الظروف مواتية. ففي حالة العراق، وتحت وطأة الواقع المعقد، أضحت قوى الدفع الذاتي للوحدات الاقتصادية عاجزة عن تحريك النشاط الانتاجي، فضلاً عن الارتقاء به، في عالم يعيش ثورة من التطور المعرفي المتسارع. مثل هذا الحال يفرض على الدولة القيام بالتمكين الايجابي، فضلاً عن التمكين السلبي، وفي حال استهداف مستوى معين للإنتاجية في حالة العراق فإن اسناد النشاط الانتاجي بالدعم والحماية يصبح شرطاً ضرورياً لإيقاف التدهور الحاصل في مستوى الانتاجية الكلية، ومن ثم محاولة الارتقاء به إلى ذلك المستوى المستهدف، ويراد بالدعم هنا كل ما من شأنه تذليل العقبات وخلق الحافز على زيادة الانتاجية. ويمكن أن يكون ذلك الاسناد على مستوى السياسات الكلية والاجراءات الجزئية:

فالسياسات الكلية: ينبغي أن تعمل على توفير ظروف مساندة لبيئة الأعمال ضمن الاستراتيجية العامة المتضمنة لمستوى الانتاجية المستهدف، إذ يتم ادخال هدف اسناد النشاطات الانتاجية والارتقاء بإنتاجيتها ضمن الأهداف الرئيسة عند وضع التشريعات ذات العلاقة، وكذلك عند رسم السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارة الخارجية ...). فمثلاً على صعيد السياسة المالية (بعدّها السياسة ذات الفاعلية الأكبر في العراق) يلزم أخذ ذلك بالاعتبار عند تحديد أولويات التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة، أو عند تحديد هيكل الانفاق الحكومي في هذه الموازنة وتوزيعه بين الجاري والاستثماري، بلحاظ العلاقة بين حجم الطلب الكلي وكل من الطاقتين الانتاجيين الفعلية والمخططة، وحجم ونوع التشغيل المطلوب، وكيفية تفعيل آليتي المضاعف والمعجل للوصول إلى النتائج المرغوبة...الخ. أما على صعيد السياسة النقدية، فإن قرارات تحديد أهداف هذه السياسة أو تبني نظام معين لسعر الصرف أو تحديد سعر الفائدة وعلاقتها بالادخار والاستثمار، وما إلى ذلك، يستدعي مراعاة تأثير هذه القرارات على أمور عدّة، من قبيل القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية، ومعدل العائد على الاستثمار، ...الخ. وكذا الحال فيما يخص التشريعات والقرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية، من حيث مدى انسجامها مع الأهداف الاستراتيجية واستجابتها لمتطلبات النهوض بمستوى الانتاجية...الخ.

أما الاجراءات الجزئية: فيراد بها اسناد النشاطات الاقتصادية المستهدفة (في القطاعين الخاص والعام) بلحاظ خصوصية كل منها. إذ في حال استهداف مستوى معيّن للانتاجية ستظهر فجوة بين الواقع والمستوى

المستهدف، يجب العمل على تقليصها بشكل تدريجي، ضمن استراتيجية معلنة واضحة المعالم، وقابلة لإعادة التقييم، مع قيام الدولة (خلال سقوف زمنية محددة) بسد هذه الفجوة في المرحلة الانتقالية عبر الحماية والدعم المشروط.

إذن هذه الفجوة في الانتاجية هي التي ستقرر حجم الحماية والدعم المشروط الذي ينبغي على الدولة التقيّد بها بصرامة، وسيكون الشرط هو ربط تقديم الدعم للوحدة الاقتصادية بتحقيقها الأهداف المرسومة، وإلاّ ستواجه احتمالات الحرمان من ذلك الدعم، ومن ثم مواجهة خطر الخسارة وعدم القدرة على مواصلة النشاط. وتكمن الفائدة من هذا الاجراء في خلق أجواء مماثلة لما يمكن أن توفره أجواء المنافسة، من استقصاء للجهد والقابليات المتاحة، وإحراج المنظمين واضطرارهم لاستقطاب الكفاءات الأكثر ابداعاً، وربط المكافأة بالانتاجية، وإستفراغ صبرهم في التعامل مع مظاهر الخمول والتراخي. وفي المقابل تخصص المؤسسات المعنية في الدولة مكافآت مادية ومعنوية معلن عنها مسبقاً، وتكون مكافئة للنجاحات التي تحققها كل وحدة، أي أن تكون هذه المكافآت (مادية أو أوسمة شرفية) معرّفة ضمن جداول معلنة تتضمن درجة الانجاز والمكافأة المرصودة لها. وحتى لو تم حصر هذه المكافآت بالمنظمين، فإن دواعي تمسّكهم بالمبدعين تجاه إغراءات المنظمين الآخرين، تتطلب منح هؤلاء المبدعين ما يستحقون.

وهنا تجب الاشارة إلى أن التأكيد على أهمية "**الاستمرارية**" النشاط الانتاجي، بأي حال من الأحوال، ومخاطر التوقف عن ممارسة الأعمال على مستوى الانتاجية يتعلق بالدرجة الأساس بناحيتين:

الأولى: الناحية الفنية، وذلك لدور هذه الاستمرارية في مُراكَمَة الذكاء المهاري عمودياً وانتشاره افقياً، وهو ما أشير إليه آنفاً بـ "التعلّم بالممارسة Learning–by–Doing"، كما أنها تعدّ الأداة الحاسمة والأكثر كفاءة في إنجاز التكامل العنقودي لجميع مفاصل ومراحل النشاط الانتاجي، وتسمح لقابليات الابداع الوليدة بان تترعرع وتأخذ مداها الطبيعي في النمو. ويكون التراكم العمودي بمثابة قاطرة للإبداع، إذ يسحب معه جميع النشاطات المرتبطة به، في حين يعمل التوسع الافقي بتعميق المنافسة، إذ كلما توسعت المنافسة وتنوعت أساليبها، كلما كان السعي لرفع الكفاءة أكثر إلحاحاً من أجل البقاء في مضمار المنافسة، والعكس صحيح. وبروز هذه الناحية في النشاطات الانتاجية كثيفة العمل بمنحها أهمية خاصة في مثل حالة العراق، لوفرة مورد العمل. ففي هذه النشاطات تعمل القوى المشاركة فيه، وبفعل الممارسة، على إجراء تغييرات صغيرة باستمرار تفضي إلى تحسين الانتاجية بشكل تدريجي. وقد أجريت عدّة دراسات، توصل فيها الباحثين إلى أن مدخلات الإنتاج المطلوبة في الصناعات كثيفة العمل قد تنخفض بنسبة ٢٠% عند كل مضاعفة للإنتاج التراكمي السابق[١]، كما قدّر الاقتصادي Lanier Benkard ما نسبته ٤٠% من مخزون المعرفة يمكن أن ينخفض كل عام بسبب ترك العمل أو دوران اليد العاملة (استمرار التنقل من عمل إلى آخر مختلف)، وبحسب Benkard فإن النتيجة المترتبة على ذلك هي أن الإنتاج في الآونة الأخيرة يكون أكثر أهمية في تحديد الكفاءة الحالية من الإنتاج الماضي، وتم بهذا الصدد تقديم مواصفات لمنحنى التعلم الذي أصبح ضمن الأدبيات الاقتصادية[٢].

الثانية: الناحية السلوكية، وذلك لما يمارسه توارث العمل الجاد من دور في تنمية روح المبادرة وتحمّل المسؤولية، وترسيخ ثقافة الانتاج وسلوكيات العمل المنضبط، والتحلي بالصبر والتمرس في مواجهة المعوقات وفنون معالجتها... الخ، سواء أكان على صعيد القوى المشاركة، ام بتحوّلها إلى ثقافة عامة تعم جميع فئات

1) C. Lanier Benkard: ***Learning and Forgetting: The Dynamics of Aircraft Production***, National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper No.7127, Cambridge, 1999, p.1036.
2) Chad Syverson: ***What Determines Productivity?***, Journal of Economic Literature, 2011, 49:2, p.344.

المجتمع. وهذا يدخل في صلب العوامل المحددة لمستوى الانتاجية. في حين يمكن أن يقود الواقع الاقتصادي في حالة العراق إلى الخمول والتراخي، فيألف المجتمع أنماط الحياة الريعية، وتتجذّر ثقافة الاستهلاك على حساب ثقافة الانتاج، ويفقد الوازع لاكتساب المعارف والجديّة في مواكبة التطور العلمي والحافز على الابتكار، وتُقْتَل فيه روح المبادرة والاصرار على تحدي الصعاب، ويستهين باللوائح ويزهد بالوقت ويجهل معنى المسؤولية... الخ. عند ذاك تفقد الانتاجية الكلية أحد المرتكزات الرئيسة للقدرة على انجازها، وتتطلب

من ذلك يمكن تصور حجم الخزين المعرفي الذي خسره ولا زال يخسره العراق خلال العقود الأخيرة، والمخاطر الذي يمكن أن تحدق بمستقبل الأداء الاقتصادي نتيجة استمرار الواقع الحالي، وهذا بدوره يبيّن مدى أهميّة استئناف القطاعات الانتاجية نشاطها، بأسرع وقت ممكن، للقيام بدورها الطبيعي في الاقتصاد.

الاستنتاجات:

من خلال البحث تم التوصل إلى عدّة استنتاجات، لعل أبرزها الآتي:

١. يتميز عامل الانتاجية الكلية بقدرته على زيادة المخرجات من دون الحاجة إلى زيادة المدخلات، لذلك تعزى إليه الاستدامة في النمو. كما إن هذا العامل يتسم بصفة "**عدم التنافس**"، إي يمكن لاثنين أو أكثر من المنتجين استخدام التقنية نفسها في الوقت ذاته، فهو بذلك يختلف عن عوامل الانتاج الأخرى بخصوص مشكلة الندرة.

٢. يمتلك العراق جميع مقومات الازدهار من عوامل بشرية ومادية، إذ إنه– بحسب البنك الدولي– يعد مؤهلاً للالتحاق بالبلدان متوسطة الدخل. إلاّ أن اسلوب إدارة الاقتصاد خلال العقود الأخيرة لم يفلح في توفير البيئة المحفزة لهذه العوامل على زيادة انتاجيتها، فقد جاء تسلسله عالمياً في مجال سهولة ممارسة الاعمال في الترتيب (١٥١)، وفي مجال ريادة الاعمال والفرص المتاحة في الترتيب (١٣٠)، وذلك من مجموع (١٨٩) بلداً، لذا تتحمل الدولة المسؤولية الأكبر في تردّي الوضع الاقتصادي العام.

٣. تبيّن من خلال البحث أن آلية السوق في ظل الواقع الحالي لا تمثل الخيار الملائم لتحسين الأداء الاقتصادي في العراق، وذلك لعدم توفر شروط المنافسة العادلة؛ إذ لم يؤدِّ تقليص دور الدولة وإقحام الوحدات الانتاجية المحلية في خضمّ المنافسة العالمية إلى زيادة انتاجيتها، بل تسبّب في إبعادها من المنافسة وتعطيل نشاطها الاقتصادي. فقد اقتصرت نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في GDP سنة ٢٠١٣ نحو (٧%) و(٣%) على التوالي.

٤. إن التأثيرات السلبية لإقرار آلية السوق في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ لم تقتصر على الإضرار بالانتاجية الكلية فحسب، بل إنها أسهمت بقوّة في حَرْفِ الأداء الاقتصادي عن مساراته الصحيحة، بإبعاده عن النشاطات الانتاجية وترسيخ الخصائص الريعية في هيكل البنية الاجتماعية والثقافية والمؤسسية (الاقتصادية والسياسية). ويظهر ذلك من خلال زيادة الاعتماد على الايرادات النفطية التي وصلت مساهمتها في GDP نحو (٤٤%) سنة ٢٠١٢.

٥. ظهر من خلال البحث أن ترك رأس المال البشري العمل، يتسبب في فقدان نسبة كبيرة من مخزون المعرفة في كل عام؛ الأمر الذي يعكس حجم الخسارة، في المخزون المعرفي، التي يتكبّدها العراق كل عام بسبب استمرار تعطّل نشاطاته الانتاجية.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١. ينبغي التأكيد على الانتاجية الكلية بصفتها عامل حاسم للنهوض بواقع أداء الاقتصادي في العراق، إذ إن الخصائص المميزة التي تمنحها الانتاجية الكلية للنمو الاقتصادي، لاسيما خاصية الاستدامة، تفرض التركيز عليها

في جميع الجهود الرامية لتحسين الأداء الاقتصادي؛ الأمر الذي يتطلب تكييف السياسات الاقتصادية (لاسيما المالية والنقدية والتجارية) بما يصب في هذا الاتجاه.

٢. لابد من استهداف مستويات محددة للانتاجية الكلية في العراق، على أن تكون ضمن ستراتيجية متكاملة واضحة المعالم، يراعى فيها الواقع المعقد للاقتصاد في العراق، كي تكون قابلة للتطبيق، وبما يضمن زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في GDP، وتنويع مصادر النمو الاقتصادي.

٣. اقتصاد العراق، في ظل الواقع الحالي يحتّم على الدولة القيام بدور استثنائي كبير في عملية النهوض، وينبغي لهذا الدور أن يتمحور حول تمكين القوى الاقتصادية من إطلاق طاقاتها الكامنة للتحوّل إلى فعل، وذلك عبر إزالة مختلف المعوقات، وتوفير البيئة الملائمة، والحوافز الكافية، لتحريك الدوافع الذاتية لتلك القوى، وحثها على الابداع، وتفعيل عنصر المبادرة.

٤. من الضروري مراعاة العدالة في المنافسة في أي ستراتيجية توضع للنهوض بالانتاجية الكلية، بمعنى تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص، وإخضاعهما لنفس المعايير من حيث ربط كل من المكافأة والمحاسبة بمستوى الانجاز، عندها لن يكون هناك فرق جوهري عند اختيار الجهة التي ستناط بها عملية الشروع بالنشاط الانتاجي، كما سيفتح ذلك الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره الطبيعي بشكل تلقائي.

٥. يجب الاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتمكين الوحدات الاقتصادية من العودة للاندماج بالسوق، وممارسة نشاطاتها الانتاجية وفعّالياتها المهارية، وذلك للحد من التناقص المستمر في الخزين المعرفي، واستثمار ما تبقى منه في عملية النهوض.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

١. أحمد ابريهي علي: الاقتصاد النقدي- وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتاب، ط١، لبنان، ٢٠١٥.

٢. جيمس بلاكورد: الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة أشرف محمود، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٠٩.

٣. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢.

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤- المضي في التقدّم - بناء المنعة لدرء المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٤.

٥. ربيع نصر: ***رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا***، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٦.

٦. غربي فاطمة: ***انتاجية العمل-دراسة مقارنة بين مؤسسة عمومية وخاصة***، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر ٢٠٠٨.

٧. ممدوح عوض الخطيب: ***الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في القطاع غير النفطي السعودي***، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد٢، السنة١٧، الكويت، ٢٠١١.

٨. كجةجي، صباح: ***التخطيط الصناعي في العراق*** ١٩٢١-١٩٨٠،ج١، دون ذكر مكان وتاريخ النشر.

٩. هومان دابديان مع فريق عمل من البنك الدولي: تقييم مناخ الاستثمار في العراق، تقرير أعده فريق عمل البنك الدولي، ٢٠١٢.

١٠. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٣.

١١. هاشم مرزوك الشمري، جعفر عبد الأمير الحسيني: المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق، مجلة نوروز – العدد الثالث . كانون الأول ٢٠١٣، أربيل، ٢٠١٣.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Anders Isaksson: ***Determinants of Total Factor Productivity***– A Literature Review, Research and Statistics Branch (UNIDO), 2007.
2. Australian Energy Market Commission (AEMC): ***Draft Report 2010– Review into The Use of Total Factor Productivity for The Determination of Prices and Revenues***, Sydney– Australian, 2010.
3. Australian Energy Market Commission (AEMC): ***Final Report 2011– Review into The Use of Total Factor Productivity for The Determination of Prices and Revenues***, Sydney– Australian, 2011.
4. Chad Syverson: ***What Determines Productivity***?, Journal of Economic Literature, 49:2, 2011.
5. Christian Groth: ***A note on the Concepts of (TFP) and Growth Accounting***, Economic Growth Lecture, Harvard University, Massachusetts–USA, 2011.
6. C. Lanier Benkard: ***Learning and Forgetting: The Dynamics of Aircraft Production***, National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper No.7127, Cambridge, 1999.
7. Legatum Institute: ***The Legatum Prosperity Index 2013***, United Arab Emirates, 2013.
8. Richard G. Lipsey & Kenneth Carlaw: ***What Does Total Factor Productivity Measure***?, Simon Fraser University at Harbour Centre, Vancouver, 2001.
9. Robert J. Barro & Xavier Sala–i–Martin: ***Economic Growth***, The Massachusetts Institute of Technology (MIT) Press, Second Edition, Cambridge, London– England, 2004
10. The Centre for the Study of Living Standards (CSLS*): **Productivity Growth and Poverty Reduction in Developing Countries***, Background Paper prepared for the 2004 World Employment Report of the International Labour Organization, Ottawa– Canada, 2003.
11. Zvi Griliches: ***Productivity, R&D, and the Data Constraint***, The American Economic Review, Vol. 84, No.1, (Mar., 1994).

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

١. الجهاز المركزي للإحصاء في العراق: إحصاءات– المؤشرات الديمغرافية والسكانية: http://www.cosit.gov.iq/ar/2013.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء في العراق: إحصاءات- مؤشرات التشغيل والبطالة: http://www.cosit.gov.iq/ar/2013.

٣. بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:
www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup .

٤. المكتبة القانونية العراقية ، الموقع الالكتروني: www.iraq-lg-law.org.

٥. الموقع الالكتروني الحكومي الرسمي: www.mofa.gov.iq.

الملحق:

(ملحق المؤشرات الكلية)

مؤشرات اقتصادية كلية لحالة العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٣ وبالأسعار الجارية (مليار دينار)

Year	GDP	الانفاق العام	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	ايرادات النفط	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية
2000	50213.7	1498.7	1151.663	347.037	458.157	1133.034	328.113
2001	41314.57	2079.727	1490.866	578.861	580.1607	1289.246	460.895
2002	41022.93	3226.927	1761.927	1465	1020.022	1854.585	593.678
2003	29585.79	1982.548	1784.293	198.2548	1841.458	2146.346	0.349
2004	53235.36	32117.49	29102.76	3014.733	32627.2	32982.74	159.644
2005	73533.6	26375.18	21803.16	4572.018	39480.07	40502.89	495.282
2006	95587.95	38806.68	32779	6027.68	46534.31	49055.55	591.229
2007	111455.8	39031.23	31308.19	7723.044	51701.3	54599.45	1228.33
2008	155982.3	59403.38	47522.7	11880.68	75358.29	80252.18	985.837
2009	139330.2	52567.03	42053.62	10513.41	48871.71	55209.35	3334.81
2010	171957	84659	60981	23678	57125	59404	1310
2011	211310	69640	56017	13623	88200	108807	1784
2012	251907.7	105140	75789	29351	109847.7	119817	2311
2013	267395.6	106873	72226	34647	104706.8	113767	2877

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٣.**
- **النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٦.**